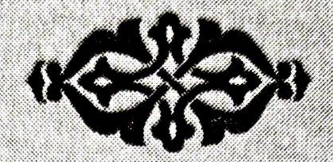


حكمة الكوس

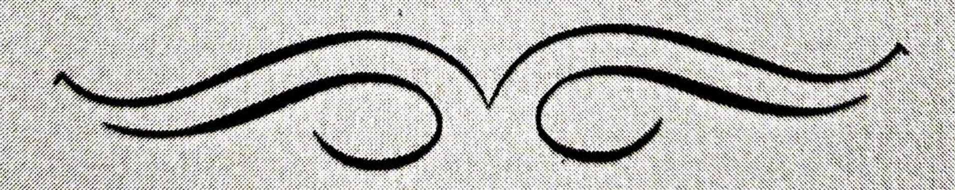
لشيخنا الفاضل

سليمان بن أحمد

متعنا الله بطول حياته بجاه سيد الكونين

عميد / جامعة إحياء السنة الإسلامية

مخدوم آباد - مالابرم - كيرالا



ليه

أبو ياسين محمد حنيف الأحسني الشرشولي

عفا الله عنه وعن أحبته



الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد الّذي هورحمة للعالمين وعلى آله وصحبه وصالحي أمّته كلّهم اجمعين.

فان قلت:ماالعالم قلت:هوماسوى الله تعالى وصفاته الواجبة فان أردتّ بيان الامر فاسمع أنّ المعقول ثلثة أقسام واجب ممتنع جائز، فالواجب: ما يحيل العقل عدمه وهوالله تعالى وصفاته الذّاتيّة، والممتنع:مايحيل العقل وجوده كجمع النقيضين ووجود الذّاتين القديمين وقدم العالم، والجائز:ما لايحيل العقل وجوده ولاعدمه وهو العالم من الأعيان والأعراض. فان قلت:ماالأعيان وماالأعراض قلت: هوجائز الوجود الذي يكون تحيّزه بنفسه وهوالجسم وجزؤه والاعراض هوجائز الوجود الذي يكون تحيّزه تبعا لمحلـه كالسّواد والبياض والحـرارة والبـرودة والثقل والخفة فان قلت:ماالحيّز قلت:فراغ يسع الشيئ ألاترى أن الجسم مادام في مكان لايقوم في ذلك المكان جسم آخرفله فراغ آخريسعه لكن إذا انتقل جسم من مكانه يقوم فيه آخرفلذلك كان الحيّزفراغا موهوما اعني بالفراغ متصوّرخال عن الجرم فاذا تصوّرعلى مقدارجسم مزيل له كان ذلك الخالي المتصوّرحيّزه فظهر أن مايسمى حيّزا أومكانالاوجودله في الحقيقة. فإن قلت: إذاكان الحيّز موهوما فهل يقوم جسم في جسم إذافرض الجسم الثاني فراغا موهوما قلت: لا وذلك فرض محال لأنّك فرضت الموجود معدوما لكن لا بدّ للجسم أن يكون له فراغ يسعه وهوعدم الشيئ حقيقة لافرض عدم الشيئ.فإن قلت:ماالجزء قلت: عين ليس له مقدار يقبل القسمة فإن قلت:كيف لايقبل القسمة فإنا إذاصففنا ثلاثة أجزاء فإن حجب الوسط من تلاقي الآخرَيْنِ فينقسم الوسط على تقديرعدم الإنقسام وهومحال وإن لم يحجب فيلزم تداخل الأعيان وهومحال فالجزء الذي

لايتجزى محال. قلت: باختيار الشق الأول نمنع الإنقسام فإن كون الشيئ حاجبا بين الشيئين لايقتضي الإنقسام وإنمايقتضي الإنقسام كونه ذامقدار ولانسلم أن كل حاجب ذومقدار وباختيار الشق الثاني نمنع التداخل فإنما يلزم التداخل أن لوكان الكل في حيزواحد وذلك غيرلازم هنا ولانسلم أنّ المقدارمن لوازم الأعيان فإن قلت: ماالبرهان على وجود الجزء قلت: وجود الجسم فإنّ الجسم جوهرقابل للإنقسام أوأجزاء متصلة فالجوهر والأجزاء عندنا عبارة عن شيئ واحد وهو المعروض والإتصال وقبول الإنقسام عبارة عن شيئ واحد وهو العارض فلو لم يكن الأجزاء موجودا لزم وجود العارض بدون المعروض وهومحال فإن قلت: الجوهرفيما سمعنا قبل موجودا لا في موضوع قلت: نعم ذلك الموجود إن كان متصلا فجسم وإن كان منفصلا غيرقابل للتجزي فجزءلايتجزّى ولايدل على وجودقسم ثالث حس ولاعقل.فإن قلت:الهيولى والصورة والعقول والنفوس أثبتها الحكماء فإنها الجواهـرليس بجسم ولاجـزء لايتجزى قلت:لم يقيموا على ذلك برهـانا بل مبناهم الخيال الفاسـد الـذي لايعوّل عليه فإنهم يقـولون في إثبات الهيولى لابد أن يكون القابل موجوداحين القبول ففي انقسام مقدار على مقدارين إنعدم وحدة المقداروحدث مقداران فلايكون الوحدة قابلة للتعددلكونه معدوما حين التعدد فلابدان يكون فيه شيئ موجودحال الوحدة موافقا للوحدة وحال التعدد موافقا للتعددولا يكون في نفسه واحدا ولامتعددا وهو الهيولى فنقول إن بطلان الوحدة وحدوث التعدد معلولا علة واحدة ولا تقدّم لأحدهما على الآخر فيجوزان يتقدم قبول التعدد على بطلان الوحدة تقدّما ذاتيا فيجوزان يكون القابل الوحدة قبل بطلانها قبلية ذاتية ولوسلم امتناع قبول الواحد التعدد فيجوز أن يكون الواحد الإعتباري ذا تعدد في نفسه فيجوز أن يكون قابل التعدد هو الواحد من جهة تعدده وإلا فلايصح كون الهيولى قابلا لبطلان وحدته التابعة للجسم

بحصول التعدد للجسم على ان القابل للإنقسام الاجزاء وبالجملة ان القائلين بالهيولى لم يأتوا على ذلك ببرهان صحيح مع أن سائر الحكماء خالفوهم وأما القائلون بالجزء الذي لايتجزى فإنهم اثبتوه ببرهان واضح كما قالوا لوماست كرة حقيقية سطحا مستويا يكون بنقطة قطعا أورد عليه أن حلول النقطة في محلها ليس بسرياني فلا يلزم من عدم انقسام النقطة عدم انقسام محلها هنا الإيراد ممايتنادى إليه العجائب فإن الأعـراض لاتمـنع التمـاس بين الجسمين فالمماسة هنا بجزء كرة وهو ليس بنقطة عرضية حتى ينظر هل حلوله في محله سرياني ام طرياني وسبب الغلط أن المراد بالنقطة في كلام المشائخ ههنا النقطة الجوهرية التي هي جزء لا يتجزى فحملها المورد على النقطة العرضية فاعترض على المشائخ وكما قالوا لو كان كل جزء يقبل الانقسام لا الى نهاية لما كان الخردلة اصغر من الجبل لان في كل منهما اجزاء غير متناهية فان قلت ليس الصغر والكبر بقلة الاجزاء وكثرتها بل بعظم المقدار وصغره قلت عظم المقدار بكثرة الاجزاء وصغر المقدار بقلة الاجزاء فلو كان اجزاء كل واحد منهما غير متناهية فكيف يعظم احدهما مقدارا ويصغر الآخر مقدارا.وقد يتخيل ان الحكماء لا يقولون بوجود الاجزاء في الجسم بالفعل بل يقولون بجوازالانقسام الى ما لانهاية ولا ينتهي الى حد لا يقبل الانقسام بعده اقول وذلك خيال فاسد اذ لو جاز انقسام كل جزء لا الى نهاية لاشتمل كل جزء على مقدار غير متناه لان القابل للانقسام هو المقدار فيلزم ان يكون الخردلة على مقدار غير متناه وهو محال يكذبه الحس وكما قالوا لو تعلق قدرة الله على جميع التجزّي الممكن فكل جزء منها جزء لا يتجزى فان قيل لم لا يجوز ان يكون الجزء الذي لايتجزى غير ممكن فلا عجز بعدم تعلق قدرة الله تعالى قلت لاسبيل إليه لان الجسْم مقدور الله تعالى فكل جزء منه وان كان متجزئا لا إلى نهاية مخلوق لله تعالى فكيف

يكون غير ممكن. والحاصل ان المشايخ اثبتوا الجزء بثلثة براهين مسلمة عند العقلاء هذا. وامّا النفوس فهي عرض حال في البدن كالروح فليست بجوهر ولادليل لهم على جوهريتها. وامّا العقول التي اثبتها الحكماء فهي الملائكة فهم اجسام نورانية خلقهم الله بعد العدم. ماصدرعن الله سبحانه شيئ بالإيجاب والإيجاب هو قهر العلة طبيعتها من الإنفكاك عن المعلول فلايقدر على إعدامه فالإيجاب نقص وعجز يجب تنزيه الله تعالى عنه فالله تعالى يجوز عليه ترك كل ممكن وفعله.فان قلت: بعض المحققين كالمولى سعيد سعد الدين التفتازاني قائلون بإيجاب ذات الباري لصفاته فإن كان الإيجاب نقصا فكيف يقولون به قلت ذلك القول قول بالإيجاب لأنهم اعتقدوا بإمكان الصفات القديمة فاضطروا إلى بيان الفاعل لتلك المكنات القديمة ولافاعل إلاالواجب فان كان إيجاده بالاختيار لاتكون قديمة فلزمهم القول بإيجاب الواجب لصفاته القديمة وهذا القول خال عن التحقيق لأن الصفات القديمة كالعلم والقدرة لله تعالى يستحيل عند العقل عدمها. هذا معنى الوجوب الذاتي صفاته تعالى واجبة لا ممكنة فلا تحتاج الى العلة أصلا لااستحالة في تعدد الصفات الواجبة أوالقديمة بل المستحيل تعدد الذوات الواجبة أوالقديمة وأما قولهم تحتاج الصفات إلى الذات فتكون ممكنة فتوهم محض كما إذا يقال ان الذات الواجبة تحتاج إلى قدرته في تخليق العالم فهو توهم محض وسفسطة بينة لأن الصفات القديمة ليست عين الذات ولاغيره فكما لا يقال إحتاج الشيئ إلى نفسه لايقال إحتاج الواجب إلى صفاته القديمة ولا احتاجت الصفات القديمة إلى ذاتها لأنها ليست غيرها وإنما احتاج العرض إلى معروضه لأنه غيره وقياس الغائب على الشاهد تخمين باطل على انه لايضرنا القول بإيجاب الواجب لصفاته بخلاف إيجابه للعقل الاول لأنّ لازم الايجاب فيها عدم القدرة على اعدامها وهولايوجب العجز لأن قدرة الله لايتعلق بذاته

ولاصفاته بإيجاد ولا إعدام وانما يتعلق بالجائز لكن إطلاق الإيجاب على الله تعالى لا يرضاه العاقل واما العقل ونحوه من الممكنات فان لم يتعلق به قدرة الله فذلك عجز يجب تنزيه الله تعالى عنه. لانقول انّ الجواهر المجرّدة محال بل نقول قدم الجواهر المجرّدة أوصدورها عن الواجب بالإيجاب محال والمثبتون يثبتونها على الإيجاب فنقول الإيجاب عجز عن الإعدام وذلك نقص والله تعالى منزه عن النقص باتفاق العقلاء فإن قلت: العجز عدم القدرة على الممكن ما دام باقيا على امكانه والعقل كان واجبا بالغير لوجود علته وتخلُفُ المعلول عن العلة التامة محال والمحال لايتعلق به القدرة فلاعجز قلت: الواجب تعالى واجب بكل اعتبار وقد قلتم أن العقل ممكن في نفسه واجب باعتبار علته التامة فأقول لكم أن يوجد الواجب بدون شيئ من العقول وغيره من الممكنات فثبت مطلوبنا من أن الواجب تعالى قديم وغيره من الممكنات كلّها حادث بالزمان وان يوجد الواجب تعالى بدون العقل أو غيره من الممكنات فلايكون الواجب واجبا مطلقا بل يكون واجبا باعتبار وجود العقل فيكون الواجب والعقل سواء لأنّ كلا منهما باعتبار واجب وباعتبار آخر ليس بواجب. حاصل الجواب أنّ كون العقل واجبا بالغير يستلزم عجزالواجب تعالى فيكون الواجب ممكنا وهومحال فتبين أن العلية لايليق بجنابه تعالى لأنه يلزم العجز أو قدم الممكنات أو يلزم كلا منهما والكل محال لكن لا نمنع العلية والمعلولية مطلقا بمعنى ان الله تعالى إذا خلق شيئا مستلزما لشيئ يمتنع تخلفه عنه فهما علة ومعلول لكنهما حادثان مخلوقان ولا شيئ من القديم بعلة ولامعلول فمن ادعى ذلك فعليه البيان فعندنا الرد فان قلت سلمت العلة والمعلول الحادثين فلم لايجوز كون صرف قدرة العبد علة لعمله ولم لايجوز أن يكون خالقا لافعاله قلت يجوزعقلا جعل الله الشيئ علة لشيئ لكن ثبت بالدلائل النقلية والعقلية أن كل شيئ مخلوق الله تعالى

وموجود بإيجاده ولا تأثير لقدرة العبد لكن أجرى الله تعالى العادة الغالبة بخلق عمل العبد عقب كسبه فيظن أنه خالقه ولاخالق ولافاعل سوى الله وإجراء تلك العادة إحسان الله تعالى إلينا ولطف منه لأنّا إذا اعتقدنا حصول أثر عقب كسب التجأنا في حصول الأثر إلى ذلك الكسب فتطمئنّ قلوبنا قبل الحاجة إلى الأثر مثلا إذاعلمنا أن الجوع يزول بأكل الطعام والعطش يزول بشرب الماء فلاخوف لنا في انتظار الجوع والعطش بخلاف عدم العادة فلوكان شرب الماء يزيدالعطش تارة ويزيله أخرى فلاأمن لنا في الشرب فنكون متحيرين وكذا لوكان الذبح يورث القطع والقتل تارة ولايورث أخرى لكنّا متحيرين عند إرادة اللحم فسبحان المقتدرالمنان الذي يستبدّ بالخلق ولايوقعنا في الحرج فإن قلت: النصوص تدل على الجانبين مثلا قوله تعالى (قل يتوفيكم ملك الموت) يدل على أن المتوفي هو ملك الموت وقوله تعالى (والله يتوفى الأنفس) يدل على أن المتوفي هو الله تعالى وقوله تعالى (أفرأيتم ما تحرثون أأنتم تزرعونه) يدل على أن الحارث هوالعبد والزارع هوالله تعالى وقوله تعالى (فاقتلوا أنفسكم) يدل على قدرة العبد على قتل النفس فإن قال فريق ما أسند إلى الله حقيقة وما أسند إلى غيره مجازا يقول الفريق الآخرالأمر معكوس فكيف الخلاص قلت: مخلصك أن تعرف معنى الإسنادالحقيقي ثم تنظر في أنّ أيّ الإسنادين حقيقي. فاعلم أن الإسناد الحقيقي معناه الخلاصي إسنادالفعل إلى ما هوله في الحقيقة فالفعل الذي هو الأثرفاعله موضوعه كالموت نحو مات زيد وكالضحك والطول والقصروالحسن إلى غيرها والفعل الذي هوالتأثير بمعنى إيجاد الأثر فاعله المؤثر كالإماتة والإحياء نحوأماته الله تعالى وأحيى الله تعالى والفعل بمعنى المعالجة والكسب الذي مع التأثيرفاعله المعالج الكاسب كالأكل وكالذبح الذي يوجد معه تأثير القطع للبدن وتأثيرالإماتة فالآكل والذابح هو العبد والقاطع والمميت

هوالله فالاختلاف في أن الكاسب في أفعال العبد هو العبد بل الخلاف هل وجد موجود بكسب العبد فهو خالقه وفاعله الحقيقي أم الكسب مقارن عادي لإيجادالله الموجود فالفاعل الحقيقي هوالله وكسب العبد سبب عادي فإذانظرنا نجد أنّ الصحيح الله خالق كلّ شيئ وليس للعبد خلق في شيئ أصلا أمابالنقل فإن الله تعالى يقول(الله خالق كل شيئ)وقال (الله خلقكم وما تعملون) واما بالعقل فلوكان أفعالنا مخلوقا لنا لكان أولادنا مخلوقالنا وكنامخلوقا لوالدينا فيكون الإله والمعبود هوالوالد أظننتم أن قياسنا قياس مع الفارق فكلا فإن المفلوج لايقوم بعجزه عن القيام والقادريقوم بقدرته على القيام فكذلك الطفل والشيخ الفاني لايولدان بعجزهما عن التوليد والشباب القوي يولد بقدرته على التوليد فليكن القيام والتوليد بسواء مخلوقين للعبد لوجودهما عندقدرته عليهما لايقول به عاقل فضلاعن عاقل، ثم أن العبدكسائرالمكنات جائزالوجود ووجوده مستفاد من الغيرفوجوده ضعيف عن إيجاد الغيرخلق الانسان ضعيفا والله تعالى واجب الوجود وموجود بالذات وكل ممكن موجود بإيجاده ولادليل لإخراج أفعال العباد من هذاالعموم ثم صحة النفي علامة المجازوقد نفى فعل العبد عنه في القرآن الكريم (ومارميت اذ رميت ولكن الله رمى)فكل موضع أسند الفعل إلى العبد إسناد مجازي، فان قلت:الرمي المنفي في الآية رمي خارق للعادة قلت:هوخارق للعادة معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم والمعجزة باعتبارظهورها من النبي كسب له تنسب إليه كقوله (أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطيرفأنفخ فيه) وباعتبار الايجاد والخلق تنفى عنه وتنسب إلى الله تعالى فكل ماينسب إلى المخلوقين سواء الأنبياء والملائكة والأولياء وغيرهم فهوباعتبارالكسب فقط،وامابإعتبارالخلق فهو من الله تعالى كقوله تعالى (قل يتوفيكم ملك الموت الذي وكّل بكم) وكقوله تعالى(الله يتوفى الأنفس حين موتها) والنبي يوجد من جنابه الخارق للعادة وهو

معجزة له والولي يوجد من جنابه الخارق للعادة وهوكرامة له ولهما فيهما كسب والله تعالى هوالخالق الا ترى أن الطبيب يعالج المريض بالأدوية في زمان يليق للرض فيشفي الله تعالى وهو شفاء عادي والطبيب هوالكاسب والله هوالشافي وكذلك إذا أتيت وليا من أولياء الله وذكرت له مرضك وقال لا مرض لك اوذهب مرضك يشفيك الله وهوشفاء خارق للعادة والولي هو الكاسب والله هو الشافي فتبين ان الفاعل الحقيقي في ايجاد كل شيئ هو الله تعالى فلا نظر الى اعتبار معتبر واعتقاد معتقد فالمراد بالاسناد الحقيقي معناه اللغوي اعني اسناد الفعل الى الفاعل حقيقة في الواقع لاعند متكلم فافهم.ثم انه يستحيل ان يكون غير الله موجدا لشيئ لان وجود غيرالله لا بقاء له ولكن يظن البقاء بتجدد الامثال فيحتاج في كل آن إلى موجده فيستحيل دوام المفعول بدون الفاعل. مثلا لو كان البنّاء موجدا للبناء لينهدم البناء حين موت البنّاء وانما قلنا لا بقاء لوجود غير الله لان وجوده اما عرض او ملازم للعرض ولابقاء للعرض كمانشاهد في الرائحة توجد ولا تبقى وهي عرض لانها كيف وكما نشاهد في الضّوء يعرض للهواء ولا يبقى ولوكان العرض باقيا لكان البقاء باقيا لان البقاء عرض وايضا لو كان العرض باقيا لكان البقاء صفته فيكون العرض معروضا فلو كان العرض معروضا لما بقي فرق بين الجسم والعرض لأن كلا منها معروض للعرض ومتحيز بحيزه غيره لا نعني بالعرض ما يعم صفات الله سبحانه فانها ليست بعرض بل هي صفات واجبة قديمة قائمة بذاته تعالى نعني بالواجبة ما يستحيل عند العقل عدمها لذاته تعالى فله صفات واجبة لا هي عين ذاته ولا غيره بمعنى ان له صفات حقيقية زائدة على ذاته غير منفكة عنه ولا موجودة في ذات سواه فعلمه مثلا صفة حقيقية قديمة قائمة بذاته تعالى بخلاف قول المعتزلة عالم بلاعلم بل بذاته ثم يثبتون له إضافة مخصوصة بها يكون العالم عالما والمعلوم

معلوما يسمونها عالمية.فان قلت: فحينئذ يكون الخلاف لفظيا فانهم ينفون عنه الجهل ويثبتون الانكشاف قلت لانكتفي بهذا القدر فانه ثبت علمه بالكتاب والسنة كقوله تعالى (ولا يحيطون بشيئ من علمه) والعلم في اللغة والعرف صفة زائدة على الذات ولادليل على استحالة زيادة الصفات القديمة على ذاته تعالى فنثبتها لله تعالى فتأويل لفظ العلم من غير ضرورة شرعية وحمله على الذات بدعة ضلالة وإثبات العالمية له بدعة ثانية لأنه لم يثبت له العالمية في الكتاب والسنة. إعلم أن علم الكلام موضوع لتقويم العقائد الدينية وصيانتهاعن الكفر والبدع فتارة يكون الخصم الكفار والمشركين فتارة يكون الخصم اهل البدع والضلال فلامعنى لقول بعض الناس أن امثال هذه المباحث لايتعلق بها كفرولا ايمان تدبر. ثم اعلم أن التوحيد توحيد الذات والصفات والأفعال أما توحيد الذات فإثبات ذات واجبة قديمة واحدة غيرمركب ولامتجزّئ ليس لها مثل ولاشبه ولانظيرفمن نفى الواحد يكون اتفاقياكافرا ومن أثبت الشريك أوالمثل يكون مشركا ومن اثبت الأجزاء والأعضاء يكون مشبها. وأماتوحيد الصفات فإثبات صفات كمال للذات قديمة واجبة غيرمشابهة لصفات الحوادث لايخلو الذات عنها وهي غيرمنفكة عن الذات فمن أثبت الواجب ونفى عنه الصفات فهو فلسفي ملحد أومعتزلي مبتدع ومن أثبت له الصفات الحقيقية الحادثة فهو كرامي مبتدع وأماتوحيد الأفعال فتخصصه تعالى بالخلق والإيجاد فلاخالق إلاالله تعالى فالمخلوق هوالعالم والخالق هو الله ولم يخلق ولن يخلق أحد سواه شيئا حيوانا أونباتا أوجمادا أوصوتا أولونا أوحركة أوسكونا يخلق في العبد سلامة الأعضاء فيكون قادرا فيصح تكليفه ويخلق الله تعالى فيه الإختيار فيكون مختارا فيخلق فيه المعالجة والكسب فيكون كاسبا فاعلا

فالكسب صفة العبد لايوصف الرب به إلامجازا والخلق صفة الرب لايوصف به العبد إلامجازا والخلق علة للعبودية فلاعبادة إلاللخالق والعبادة هو الكسب ولوكان العباد خالقين لأفعالهم لكانوا معبودين فإن قلت، العبادة لايكون إلاللخالق الإله وليس كلّ خالق إلها،قلت، يقول الله تعالى (الذي خلق الموت والحياة وجعل الظلمات والنور) ويقول (أفمن يخلق كمن لا يخلق) فهذا إثبات الألوهية بالخلق ولم يفرق بين خلق الأجسام والأعراض فهو يعم كل خالق فلايكون الخالق إلا إلها. نصف الله تعالى بكل صفة أثبتها لذاته كاليد والوجه والقدم والإصبع لكن تنزهه عن مماثلة الحوادث فلا يجوز أن يراد بهذه الصفات الجوارح والأعضاء لأن الأعضاء على أيّ كيفية يكون بعض الذات فيكون الذات ذا أجزاء فإن كان كل واحد من الأجزاء واجبا لذاته غيرمحتاج إلى الآخرفيبطل التوحيد ويتعدد القدماء وهو شرك وكفر وإن لم يكن الأجزاء واجبا لذاته فلا يكون الذات المركب واجبا فيبطل الألوهية فالله تعالى منزّه عن الأعضاء والأجزاء فنصرف النصوص عن الظاهر وهذا الصرف إتفاق بين أهل الحق رغم أنف المجسمة ثم نفوض معناها إلى الله تعالى فنقول الله اعلم بمراده بذلك كما عليه السلف الصالح أونأوّل ونبين معناها بمعان لائقة به تعالى ولو معنى مجازيا لأن المجاز شائع متعارف في كلام البلغاء كالحقيقة فنقول معنى اليد القدرة ومعنى الوجه الذات كما هو رأي الخلف.والحاصل،أن في النصوص المتشابهة ثلاثة أقوال الأوّل قول السلف الصالح وهو تفويض معناها إلى الله تعالى بعد صرفها عن الظاهر، الثاني تأويلها بتأويل صحيح وهو مذهب الخلف وكل واحد من هذين القولين مسلم عند أهل الحق والأوّل أسلم، والثالث رأي المجسمة وهو حملها على ظاهرها من غيرتفويض ولاتأويل وهو مذهب باطل مبطل للتوحيد والألوهية.

